# تزوير الكتب في مصر

ورقة عمل مشتركة بين

إتحاد الناشرين المصريين بالتعاون مع لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة

يونيو ٢٠١٢م

## تمهيـــــد:

اختلفت الأوصاف وتنوعت المفردات للتعبير عنها إلا أن الكل أجمع على وجودها وانتشارها وللأسف دون أدنى حلول أو حتى أحكام صارمة للقضاء عليها أو لنقل للحد منها. وصفها ناشرو مصر بالجريمة مكتملة الأركان، والظاهرة التي استشرت في المجتمع المصري لدرجة أصابت ريادة مصر لصناعة النشر للعالم العربي بالخزي والعار. إنها "تزوير الكتب" أو تزييفها أو قرصنة الفكر والإبداع الثقافي والأدبي والفني والعلمي. توصف أيضاً بظاهرة تقليد الأصول الشرعية ونسخها بأساليب وطرق غير مشروعة. وبلغة القانون تعرف بانتهاك الملكية الفكرية والحقوق الأدبية أو المعنوية والحقوق المالية أيضاً...بلغة القارئ هي سرقة كتاب وبيعه للآخرين دون أدنى حق من أجل المكسب السريع...الحرام شرعا وقانوناً. لم تقف الظاهرة عند الكتاب المصري بل تعدته لتشمل الكتاب العربي والأجنبي...امتدت الظاهرة للتعدي على الكتاب الورقي المطبوع لتطول الكتاب الإلكتروني...أعلن اتحاد الناشرين المصريين مرارا وتكرارا أن لديه قائمة سوداء بأسماء المطابع الضليعة في التزوير واجتمع مع غرفة صناعات الطباعة باتحاد الصناعات محددا عناوين الكتب المطبوعة خارج إطار التعاقد القانوني ، ولم تسلم العديد من دور النشر المصرية من هذا السلوك الإجرامي ....هل العقوبات القانونية والإجراءات القضائية تتسم بالضعف والهوان؟ هل تقليل هامش الربح من جانب الناشر يقلل فرص التزوير؟ هل تثقيف وتوعية المجتمع المصري بقيمة حماية وصون الإبداعات الفكرية والعمل معاً على حمايتها والدفاع عنها هو أفضل الطرق؟...ما الحل؟

## آلية إعداد ورقة العمل:

انعقد مجلس إدارة إتحاد الناشرين المصريين في يوم الأحد الموافق ٨ أبريل ٢٠١٢م الساعة الرابعة عصراً لبحث سبل وقنوات مواجهة مشكلة تزوير الكتب في مصر كونها ظاهرة استشرت في مصر أصابت الإبداع الفكري المصري. من شأن هذه الظاهرة تشويه صورة مصر وطعن في الناشر المصري وأمانته. لقد عزم الاتحاد من باب مسؤوليته مواجهة هذه الظاهرة ومحاربتها بشتى الطرق للقضاء عليها، وفي هذا السياق التقيت رغبة الاتحاد مع حماس وخبرات أعضاء لجنة الكتاب والنشر للسير قدما في هذا المضمار بشكل حاسم وحازم. واتفق أعضاء مجلس إدارة الاتحاد والدكتور شريف كامل شاهين مقرر لجنة الكتاب والنشر والأستاذ سامح خيري ممثلا عن مكتب الدكتور حسام لطفي المستشار القانوني للاتحاد في مجال الملكية الفكرية على الآلية المكونة من ثلاث خطوات متتابعة على النحو الآتي:

١- ندوة مفتوحة أولية تعقد يوم الخميس الموافق ١٩ أبريل ٢٠١٢م الساعة ١٢ ظهرا بمقر اتحاد الناشرين المصريين لتجمع الناشرين المصريين والموزعين لتشخيص المشكلة والوقوف على أبعادها وصياغة مسودة ورقة العمل.

٢- اجتماع تشاوري لأعضاء مجلس إدارة إتحاد الناشرين المصريين ومقرر لجنة الكتاب والنشر وممثل مكتب الدكتور حسام لطفي يوم السبت الموافق ٢١ أبريل ٢٠١٢م الساعة الواحدة ظهراً بمقر إتحاد الناشرين المصريين من أجل دراسة المسودة الأولى لورقة العمل وإقرارها بالمحتوى والشكل الذي تعرض به على نطاق أوسع من المعنيين والمهتمين وأصحاب المصلحة.

٣- مؤتمر موسع يعقد يومى الأربعاء والخميس الموافق ٢ ، ٣ مايو ٢٠١٢م الساعة الواحدة ظهراً لتجمع الناشرين المصريين وأعضاء لجنة الكتاب والنشر والهيئات ذات الصلة أو العلاقة بصناعة النشر في مصر من هيئات نيابية وقضائية وأمنية واقتصادية وثقافية هذا إلى جانب اتحاد الناشرين العرب / اتحاد الكتاب / الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بوزارة الداخلية / الإدارة العامة لمباحث المصنفات الفنية / الإدارة العامة لمباحث المعلومات / اتحاد الناشرين الدولي / وحدة الملكية الفكرية بجامعة الدول العربية/ المعهد القومى للملكية الفكرية – كلية الحقوق جامعة حلوان / اتحاد الموزعين العرب / وزارة التجارة و الصناعة / رئيس لجنة الثقافة و الإعلام بمجلسى الشعب و الشورى / الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية / مكتب معالى المستشار النائب العام / وزارة المالية / المجلس التصديري للكتب والمصنفات الفنية (بوزارة التجارة) / شركات الشحن / مكتب الوايبو/ غرفة صناعات الطباعة / المستشار القانوني للاتحاد / نقطة الاتصال / المكتب الدائم لحماية حق المؤلف / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الهيئة العامة لقصور الثقافة / وزارة الاتصالات من أجل عرض ورقة العمل ومناقشتها بغرض إقرارها والعمل بمقتضاها كخطة عمل في الفترة القادمة للقضاء على ظاهرة تزوير الكتب في مصر.

## المشكلة وأبعادها:

تم تنظيم ندوة مفتوحة أولية يوم الخميس الموافق ١٩ أبريل ٢٠١٢م دعي إليها معظم دور النشر المقيدة بسجلات إتحاد الناشرين المصريين بهدف الاستماع إلى الرؤى المختلفة ووجهات النظر المتنوعة المتعلقة إما بتشخيص المشكلة وحجمها ومبررات وقوعها أو لطرح الحلول الممكنة والإجراءات الوقائية والعلاجية للقضاء عليها والحد منها. فقد كانت بمثابة جلسة مشتركة تجمع أكبر عدد ممكن من الناشرين المصريين (أصحاب المصلحة) استهدفت تحديد ظاهرة تزوير الكتب بأبعادها المختلفة وجوانبها الاجتماعية والأخلاقية والتقنية والاقتصادية والقانونية، وتم من خلالها تشخيص المشكلة والتعبير عنها بلغة ومفردات المتضررين المباشرين من هذه الجريمة وهم أصحاب دور النشر. كما تم الاتفاق على تسجيلها بالصوت والصورة من أجل توثيقها والاعتماد عليها في إعداد المسودة الأولى لورقة العمل المستهدفة. وقد شارك بالفعل في عرض المشكلة ووصفها وتحديد إبعادها وسبل القضاء عليها أو على الأقل الحد منها عدد وافر من الناشرين والموزعين المصريين. وقد عرض الأستاذ محمد رشاد رئيس مجلس إدارة اتحاد الناشرين المصريين للفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية في ٩ يونيو ٢٠١٠م المتعلقة بالطلب المقدم من اتحاد الناشرين المصريين بشأن الرأي الشرعي في حكم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية (التزوير).. وانتهت الفتوى إلى أن انتحال الحقوق الملكية الفكرية أو التعدي عليها دون إذن أصحابها أمر محرم شرعا، لأنه تضييع لحقوق الناس وأكل لأموالهم بالباطل. وقد اعتبر البعض أن هذا التصرف بمثابة خلط ومزايدة لصالح الثقافة على حساب الدين. إلا أن هذا الظن خالفه الواقع الفعلي لما عبرت عنه قاعدة عريضة من الناشرين المصريين في هذا الاجتماع. كما تعرضت معظم المناقشات لسلبيات قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م المادة ١٨١ التي تشير بشكل واضح إلى أنه "في جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها"... وهو ما لم نراه في الواقع الفعلي ومن شأنه أن يحد من انتشار التزوير إذا تم تفعيله. كما أكد الأستاذ رشاد على أن صناعة النشر في مصر تعاني من الركود ومحدودية أعداد النسخ المطبوعة من العناوين الجديدة وعدم الاهتمام بالقراءة وارتفاع نسبة الأمية في مصر...هذا فضلا عن تجاهل أو عدم الوعي بضرورة احترام الملكية الفكرية من جانب فئات عريضة من المجتمع المصري. وأكد المشاركون على أن تزوير الكتب في مصر قد ظهر بقوة منذ ثمان سنوات تقريبا. وهكذا لم يعد التزوير ملاصقاً للكتب مرتفعة الأسعار أو للكتب الصادرة عن أقلام رفيعة لأصحاب مقامات متميزة (المؤلف النجم) في مجالات سياسية وأدبية وغيرها. وامتد التزوير – وللأسف- ليضرب في جذور صناعة النشر والكتاب في مصر ويصل لسور الأزبكية، فبعض المكتبات في سور الأزبكية صاحبة تاريخ عريق في الحفاظ على التراث الثقافي المصري . كما أدى التزوير إلى تكرار تحفظات بعض المسئولين عن دور النشر العربية للكتب المصرية والعربية والأجنبية الأكثر مبيعاً لدور النشر المصرية واهتزاز الثقة والأمانة. وأشار البعض إلى أن المباحث على علم بالمطابع الخاصة والموزعين للنسخ المزورة للكتب الأصلية ولكنها تقف مكتوفة الأيدي لوجود قصور في بعض النقاط القانونية ووجود قصور في تطبيق القانون من جانب القضاء. وامتدت مشكلة تزوير الكتب لتشمل العديد من الكتب المصرية الورقية المطبوعة التي قام بعض الأفراد والهيئات بتحويلها للشكل الإلكتروني وإتاحتها عبر بعض المواقع على شبكة الإنترنت من أجل القراءة والتحميل المجاني لها إذا رغب القارئ في ذلك! وعلينا أن نقر ونعترف بأن هناك مستفيد

كما أن هناك متضرر، ويقف على الجانب الآخر – وللأسف – قارئ قد لا يعلم بوجود مثل هذه المشكلة من الأساس. وأكد العديد من الحضور على أن أكثر المستفيدين من التزوير هم البائعون، كما أن هناك دور نشر ومكتبات عربية وموزعين ببعض البلدان العربية مستفيدين ويبحثون عن الكتب المزورة.

## الحلول المقترحة – (١) مهام إتحاد الناشرين المصريين:

- متابعة تنفيذ مهام كافة الأطراف المشار إليها في ورقة العمل وتقديم الدعم والتحفيز اللازم للوفاء بهذه المهام على أكمل وجه.
- تنظيم ندوات دورية تشرف عليها لجنتا حماية حقوق الملكية الفكرية والتطوير المهني باتحاد الناشرين المصريين تتناول قضايا الملكية الفكرية وخاصة ما يتصل بنشاط الترجمة، ويمكن مشاركة لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة والمركز القومي للترجمة في تنظيم هذه الندوات.
- تفعيل المادة ٥ من قانون اتحاد الناشرين المصريين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ ومخاطبة الجهات المسئولة بعدم ممارسة مهنة النشر إلا لمن قيد بسجل الاتحاد .
- إرساء أطر عامة متفق عليها تتعلق بسياسات التسعير ومنافذ البيع والتوزيع، مع التأكيد على أن سياسة السعر القليل هي أقصر الطرق للحد من تزوير الكتب.
- وضع الضوابط والإجراءات بالتنسيق مع الجهات والأطراف ذات العلاقة من أجل ضمان تنظيم المشاركة المصرية المشرفة في المعارض الخارجية والدولية للكتاب ومنع مشاركة المزورين بالمعارض .
- تصميم وتطوير وتشغيل قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة لكافة الأطراف ذات الصلة بصناعة النشر في العالم العربي، ووضع آليات للتواصل فيما بينها مستغلة في ذلك إمكانيات شبكة الإنترنت.
- إعداد قاعدة بيانات بالمزورين الذين صدر ضدهم حكم نهائي ونشر قائمة بهم والإعلان عنها بشتى الوسائل وتوزيعها على المعارض المقامة داخل وخارج مصر، مع تشكيل لجنة داخلية من أعضاء اتحاد الناشرين المصريين لتكون حلقة الوصل والحوار لبحث قضايا التزوير وملاحقة المزورين في السوق المصري والعربى .
- اتخاذ الإجراءات نحو إنشاء جدول خبراء باتحاد الناشرين المصريين لإعداد تقارير خبرة فى المنازعات القضائية التي تتصل بالنشر وإعلان الجهات القضائية بها .
- إعداد تقارير بشأن ممارسات الاعتداء على الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.
- مخاطبة مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية بوزارة الاتصالات لإعداد دراسة عن إمكانية حجب المواقع الإلكترونية التي تقوم بانتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- التنسيق مع اتحاد الناشرين العرب لوضع آلية لمواجهة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية .

## (٢) مهام لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة:

- التعاون مع اتحاد الناشرين المصريين في إنجاز بعض الأعمال والمهام المشتركة لمكافحة التزوير وفرص انتهاك الملكية الفكرية.
- إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بسياسات التسويق لصناعة النشر التقليدي والإلكتروني.
- تنظيم الندوات والمحاضرات العامة التي تستهدف تعزيز ثقافة المجتمع المصري وتوعيته بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها والقوانين المنظمة لها.
- إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة باتجاهات القراءة لدي أفراد المجتمع المصري.
- إعداد تقرير سنوي عن صناعة النشر في مصر مع إبراز دور قطاع صناعة النشر في دعم الاقتصاد المصري (موضحاً حجم الأرباح والضرائب المسددة للدولة وحجم العمالة....وغيرها)
- بحث سبل استثمار تقنية المعلومات في تقديم الحلول الناجحة لمواجهة تزوير الكتب والقضاء عليها.
- المشاركة في إعداد قاعدة بيانات لكافة أطراف صناعة النشر في مصر والوطن العربي.

## (٣) مهام الناشرين المصريين:

- طباعة الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء ونصوص من قانون الملكية الفكرية في ظهر صفحة عنوان الكتاب.
- تسجيل العلامات التجارية الخاصة بدور النشر .
- حث الناشرين على الالتزام بسياسات تسعير تتفق مع متطلبات السوق والعمل على تطوير آلية للتسعير.
- وضع أختام تحمل أرقام مسلسلة لنسخ الكتاب الواحد.
- وضع علامات مائية في صفحات الكتاب لتمييز هوية دار النشر وإثبات ملكيتها له.
- التنبيه على الناشرين وأصحاب المطابع بأن يكون التفويض محدد المدة والكمية.

## (٤) مهام اتحاد الموزعين العرب:

- تبادل قواعد البيانات بين الاتحادين ( بيانات الأعضاء – إصداراتهم – توزيعاتهم ) .
- التعاون في موضوع التزوير وحماية حقوق الملكية الفكرية .
- تبادل الإعلانات بين موقع اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الموزعين العرب.
- المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية بين الاتحادين وتبادل المعلومات عن قضايا التزوير والمزورين .

- إصدار خطاب لبائعى الصحف والمجلات بالامتناع عن بيع الكتب المزورة وفى حالة المخالفة يمنع عنهم الصحف والمجلات للبيع .

## (٥) مهام اتحاد الناشرين العرب:

- التنسيق بين اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الناشرين العرب في مكافحة ظاهرة التزوير من خلال إبلاغ الأول بأسماء دور النشر والموزعين الذين يروجون الكتب المصرية المزورة .
- التوصية بإنشاء لجنة لمكافحة التزوير باتحاد الناشرين العرب وبالاتحادات القطرية .
- توجيه ممثلي أعضاء الدول المشتركة بالاتحاد باتخاذ الإجراءات التي تمنع دخول وترويج الكتب المزورة .

## (٦) مهام غرفة صناعات الطباعة والمطابع:

- توقيع بروتوكول تعاون بين الاتحاد وغرفة صناعات الطباعة، وعقد الندوات والاشتراك بينهم فى الدورات التدريبية.
- عقد لقاءات مشتركة مع مباحث المصنفات بحضور هيئة مكتب اتحاد الناشرين والغرفة واتحاد الكتاب .
- تبادل بيانات أعضاء اتحاد الناشرين المصريين وأعضاء غرفة صناعات الطباعة .
- تأكيد الغرفة على المطابع بضرورة وجود ايصال رقم الإيداع الصادر من دار الكتب قبل الطبع .
- الزام المطابع بضرورة وجود تفويض رسمى من الناشر أو المؤلف عند طباعة أى كتاب شرط أن يكون التفويض محدد المدة والكمية.
- تسهيل انضمام المطابع الصغيرة تحت مظلة الغرفة، وذلك لإحكام الرقابة على جميع المطابع العاملة فى مصر .

## (٧) مهام اتحاد الكتاب المصريين:

- التعاون الدائم والمستمر بين اتحادي الناشرين والكتاب فى نشر الوعى فى أهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية بين أفراد المجتمع من خلال الندوات والمؤتمرات التى يعقدها كلا الاتحادين .
- التصدى لبعض المؤلفين الذين يعتدون على حقوق مؤلفات الغير بالتحوير والنقل وخاصة عبر شبكات الانترنت .
- إلزام أعضاء اتحاد الكتاب بضرورة توقيع عقود عن مؤلفاتهم مع دور النشر قبل البدء فى نشر وطبع مؤلفاتهم .

## (٨) مهام دار الكتب المصرية:

- تفعيل القانون فيما يخص تنظيم بيانات الحاصلين على أرقام الإيداع .
- عدم إصدار أرقام إيداع أو ترقيم دولى إلا للناشرين الأعضاء فى اتحاد الناشرين المصريين، وذلك من خلال قوائم الناشرين المقيدين بالاتحاد يتم إرسالها لدار الكتب المصرية ويتم تحديثها بشكل دورى بالأعضاء الجدد والأعضاء التى سقطت عضويتهم. أما بالنسبة للمؤلف أو المطبعة فيحصل على رقم إيداع بدار الكتب المصرية فقط ولا يحصل على ترقيم دولى .
- تقديم البيانات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات مكتملة البيانات ومحدثة عن الناشرين المصريين لإتحاد الناشرين المصريين.

- مطالبة دار الكتب بموافاة اتحاد الناشرين بنشرة إلكترونية شهرية بالأعمال التي تم إيداعها كل شهر.
- التعاون مع اتحاد الناشرين المصريين في القضاء على ظاهرة تزوير الكتب من خلال أرقام الإيداع .

## (٩) مهام مجلس الشعب والشورى (لجنة الثقافة والإعلام):

- إعادة النظر في صياغة المادة ١٨١ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ فى شأن حماية حقوق الملكية الفكرية بشأن تشديد العقوبة.
- إعادة النظر فى صياغة قانون الاتحاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ بما يتلاءم مع معطيات العصر الحديث مع إضافة حصول الاتحاد على تعويضات مقابل تدخله في الدعوى .

## (١٠) مهام الهيئات القضائية:

- مخاطبة وزارة العدل لإنشاء محكمة متخصصة لقضايا وأمور مهنة وصناعة النشر، أو على أقل تقدير تخصيص دائرة خاصة بالملكية الفكرية فى المحاكم الاقتصادية.
- إنشاء نيابة متخصصة لحماية الملكية الفكرية.
- إعداد دورات متخصصة وتكثيفها في جرائم الملكية الفكرية للسادة وكلاء النيابات بمركز الدراسات القضائية بوزارة العدل وكذا جهاز نقطة الاتصال بوزارة التجارة والصناعة .
- مخاطبة السيد النائب العام بإصدار تعليمات إلى وكلاء النيابة بالمحاكم الاقتصادية بتنظيم القواعد الخاصة بقيد الجنح المباشرة الخاصة بالملكية الفكرية.
- اعتماد اتحاد الناشرين المصريين لدى الجهات القضائية بوصفه الخبير المتخصص في مجال الملكية الفكرية.
- ضرورة السماح بالطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة الاقتصادية.
- مخاطبة مكتب النائب العام لإصدار كتاب دورى لأعضاء النيابة يتضمن دعوتهم إلى مراجعة الأحكام فى جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية بدقة واستئناف ما قد يشوب بعضها من أخطاء أو إغفال تطبيق كافة النصوص القانونية التى تنطبق على الواقعة الواحدة.

## (١١) مهام أجهزة حماية الملكية الفكرية بوزارة الداخلية :

- زيادة التعاون بين اتحاد الناشرين وبين إدارتي مباحث المصنفات الفنية وحماية الملكية الفكرية وإدارة مباحث المعلومات بوزارة الداخلية في تطبيق قانون الملكية الفكرية.
- قيام اتحاد الناشرين المصريين بإعداد دورات تدريبية مهنية بالتعاون مع الجهات المعنية بوزارة الداخلية فيما يتعلق بالكتب المزورة .

## (١٢) مهام شركات الشحن العاملة في تصدير الكتب :

- منع تصدير الكتب وشحنها للخارج إلا باستيفاء كشوفات مختومة ومعتمدة من اتحاد الناشرين المصريين. حيث يتم إخطار كافة شركات الشحن بأسماء أعضاء اتحاد الناشرين المصريين وعدم قبول أى شحنات تصدير كتب لغير الأعضاء إلا بعد اعتماد كشوف تعبئتها من اتحاد الناشرين المصريين والتحقق من خلال الفواتير من أن الكتب المصدرة من غير الأعضاء هى كتب أصلية وغير مزورة .

- لاتحاد الناشرين الحق فى مراقبة الشحنات الصادرة والواردة .

## (١٣) مهام الهيئة المصرية العامة للكتاب المنظمة لمعارض الكتب :

- مطالبة الهيئة المصرية العامة للكتاب بغلق الأجنحة التي يثبت وجود كتب مزورة لديها في المعارض التي تنظمها.

- عدم تعامل الهيئة مع من يثبت عليه التزوير في توزيع كتبه بمنافذها.

- عدم السماح للشركات غير الأعضاء بالاتحاد بالمشاركة فى المعارض التى تنظمها الهيئة داخل جمهورية مصر العربية .

## (١٤) مهام أجهزة الإعلام المصرية المطبوعة والمسموعة والمرئية:

- تنظيم حملات بصفة دورية للتوعية بالملكية الفكرية وأهمية الإبداع الفكري وحفظه وتوفير الحماية الكافية له.

- الإعلان بوضوح عن حالات تزوير الكتب ونشر ثقافة حماية الملكية الفكرية .

## (١٥) مهام المكتبات العامة وقصور الثقافة والأندية وغيرها من مراكز تجمع أفراد المجتمع:

- إعداد بوسترات تحمل رسائل تعبر عن ضرورة احترام الملكية الفكرية ويتم وضعها في مختلف أنواع المكتبات.

- تنظيم ندوات ومحاضرات عامة بهدف رفع درجات الوعي لدي القارئ بقضايا الملكية الفكرية، ويمكن مشاركة اتحاد الناشرين المصريين ولجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة في هذا الأمر.

- التزام إدارات التزويد (شراء واشتراكات مصادر المعلومات) بالمكتبات بالتعامل مع دور النشر المسجلة باتحاد الناشرين المصريين وفي حال الكشف عن حالات تزوير للكتب يتم الإبلاغ عنها مباشرة للناشر الأصلي وإتحاد الناشرين .

## (١٦) مهام المكتبات المدرسية والجامعية:

- إنشاء حملة توعية إلكترونية بعنوان ( معا ضد تزوير الكتاب ) برعاية اتحاد الناشرين مع المدارس والجامعات، وإرسال بريد إلكتروني بهذا الشأن إلى جميع المستفيدين المسجلة بياناتهم.

## المؤتمر الموسع:

إنعقد على مدار يومي الأربعاء والخميس ٢-٣ مايو ٢٠١٢م مؤتمر موسع جمع الناشرين المصريين وأعضاء لجنة الكتاب والنشر والهيئات ذات الصلة أو العلاقة بصناعة النشر في مصر من هيئات نيابية وقضائية وأمنية واقتصادية وثقافية هذا إلى جانب اتحاد الناشرين العرب / اتحاد الكتاب / الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بوزارة الداخلية / الإدارة العامة لمباحث المصنفات الفنية / الإدارة العامة لمباحث المعلومات / اتحاد الناشرين الدولي / وحدة الملكية الفكرية بجامعة الدول العربية/ المعهد القومى للملكية الفكرية – كلية الحقوق جامعة حلوان / اتحاد الموزعين العرب / وزارة التجارة و الصناعة / رئيس لجنة الثقافة و الإعلام بمجلسى الشعب و الشورى / الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية / مكتب معالى المستشار النائب العام / وزارة المالية / المجلس التصديري للكتب والمصنفات الفنية (بوزارة التجارة) / شركات الشحن / مكتب الوايبو/ غرفة صناعات الطباعة / المستشار القانوني للاتحاد / نقطة الاتصال / المكتب الدائم لحماية حق المؤلف / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الهيئة العامة لقصور الثقافة/ وزارة الاتصالات...

وكانت المناقشة على مدار اليوم الأول مفتوحة لكافة المشاركين تناولت مضمون ورقة العمل بغرض إما استيضاح فقراتها أو التأكيد على نصوصها أو طلب مراجعة أو إعادة صياغة لبعضها. وفي اليوم الثاني إنقسم الحضور إلى مجموعتين تخصصت المجموعة الأولى في مناقشة القضايا الفنية المتعلقة بصناعة النشر في مصر وإنتاج الكتاب وطباعته وإيداعه وتسعيره وتسويقه وتصديره وغيرها من الأمور المهنية. بينما تخصصت المجموعة الثانية في تدارس القوانين والتشريعات ذات الصلة بكيان اتحاد الناشرين وصناعة النشر وحقوق الملكية الفكرية والإجراءات والتدابير القانونية المناهضة للإنتهاكات المختلفة وكافة أشكال المخالفات التي تعترض صناعة النشر للكتاب المطبوع والإلكتروني. وبالإضافة إلى إقرار معظم الحلول المقترحة المشار إليها في متن ورقة العمل (البالغ عدده ٦٩ مهمة) وإقرارها كخطة عمل في الفترة القادمة للقضاء على ظاهرة تزوير الكتب في مصر، أجمع الحضور على تشكيل ثلاث لجان نوعية دائمة محددة الأهداف والمهام تتولى بدورها مخاطبه الجهات ذات الصلة ومتابعة إلتزاماتها وما أوكل إليها من مهام تجاه هذه القضية الحيوية، هذا فضلاً عن صندوق مالي يتم الصرف من خلاله. وفيما يلي بيان بتلك اللجان والصندوق المالي الجديد:

أولاً – لجنة دائمة مشتركة بين الناشرين والكتاب:

لجنة دائمة تضم بعض أعضاء مجلس إدارة اتحاد الكتاب واتحاد الناشرين المصريين تجتمع بشكل دورى لدراسة مشاكل التزوير، وكذلك تنظيم دورات تدريبية للتوعية لأعضاء الاتحادين بحقوق الملكية الفكرية وتفعيل التعاقد النموذجى المعد من قبل اتحاد الناشرين العرب والمصريين ليكونا نموذجا للتعاقد بين المؤلف والناشر.

ثانياً – لجنة مكافحة تزوير الكتاب:

لجنة نوعية ضمن لجان الاتحاد تضم فى عضويتها مجموعة من العاملين فى دور النشر من المتخصصين فى التوزيع والمبيعات والمحتكين بشكل مباشر بسوق الكتاب .

ثالثاً – لجنة الشؤون القانونية ومكافحة إنتهاكات الملكية الفكرية:

لجنة يمثل فيها أعضاء من النيابة العامة / إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات بالإدارة العامة للمعلومات والتوثيق / مدير إدارة جرائم المطبوعات بالإدارة العامة لمباحث المصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية / وزارة الاتصالات والمعلومات / المرفق القومي لتنظيم الاتصالات / هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات / نقطة الاتصال بوزارة التجارة والصناعة / المكتب الدائم لحماية حق المؤلف / ممثل عن اتحاد الناشرين المصريين / ممثل عن اتحاد الناشرين العرب / مكتب المستشار القانوني لاتحادي الناشرين المصريين والعرب. على أن تجتمع على الأقل مرة واحدة كل شهر، وللجنة حرية الاستعانة بمن تراه مناسباً.

رابعاً – إنشاء صندوق مالي:

يتولى إتحاد الناشرين المصريين إنشاء صندوق مالى يساهم فيه الناشرون لتكوين ميزانية يصرف منها على ما يلى :

- تنظيم حملات إعلانية للتوعية بأهمية حقوق الملكية الفكرية وحفظ وتوفير الحماية الكاملة لها على أن تشمل هذه الحملة كافة وسائل الإعلام - عقد الندوات - عمل لوحات إرشادية يتم وضعها فى المكتبات العامة والخاصة ومنافذ بيع الكتب .

- التعاون مع كافة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية وكذلك المعارض الدولية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والإعلان بشكل مباشر عن المزورين والمنتهكين لهذه الحقوق .

- الملاحقة المهنية الشرطية والقضائية لكافة مزورى ومروجى الكتب المزورة.

- عمل حملة إلكترونية على كافة مواقع التواصل الاجتماعى على شبكة المعلومات للتوعية بأهمية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على حقوق الناشر والمؤلف .

القاهرة – إتحاد الناشرين المصريين

السبت الموافق التاسع من يونيو ٢٠١٢م

********** إنتهى **********